المملكة العربية السعودية
وزارة التعليـــم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمـــادة البحـث العلمـــي

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مجلة العلوم الشرعية

مجلة علمية دوريّة محكّمة

العدد الثالث والثمانون ربيع الآخر 1448هـ أكتوبر 2026م

الجـــزء الرابـــع

السؤال عن النعيم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: 8]
دراسة تحليلية لنوع النعيم وحقيقة السؤال والمخاطب به
د. عبد الله بن سليمان بن إبراهيم اللاحم

مصطلح (ثقة، لا بأس به)
دراسة تطبيقية عند الإمام الفسَوي -رحمه الله-
د. صلاح بن صالح الحارثي

معالم المنهج النقدي عند الإمام ابن مهدي
د. نورة بنت صالح بن عبد الله العباد

موقف ابن رجبٍ من الإخلال في النَّقل الفقهي في المذهب الحنبلي
من خلال كتابه فتح الباري
دراسة استقرائية تحليلية
د. أحمد بن عبد الله بن علي النجران

حماية الأطفال ذوي الإعاقة من العنف البدني
دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية
د. مختار حسين مختار محمد طه

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
islamicjournal@imamu.edu.sa

المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / أحمد بن سالم العامري

معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / نايف بن محمد العتيبي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير:

الأستاذ الدكتور / محمد بن حسن آل الشيخ

الأستاذ في قسم الفقه بكلية الشريعة

مدير التحرير:

الدكتور / محمد بن عبد الله المديميغ

الأستاذ المساعد في قسم الفقه بكلية الشريعة

أمين التحرير:

الدكتور / حسام بن محمد الرثيع

عمادة البحث العلمي

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عادل بن مبارك المطيرات

الأستاذ في قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة الكويت

أ. د. علي ساموه

أستاذ الحديث - كلية العلوم الإسلامية

جامعة الأمير سونكلا - فطاني- تايلاند

أ. د. بكر زكي عوض

الأستاذ في قسم الدعوة - جامعة الأزهر- القاهرة

أ. د. عبد العزيز بن ناصر التميمي

الأستاذ في قسم الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. حسين عبد العال حسين محمد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن - جامعة الأزهر- أسيوط

د. عبد الحميد عشاق

الأستاذ في قسم الفقه - جامعة القرويين - المغرب

أ. د. أحمد بن عبد العزيز السيد

أستاذ أصول الفقه - جامعة البحرين

أ. د. كنعان موستيش

الأستاذ في كلية الدراسات الإسلامية- جامعة سراييفو

معالم المنهج النقدي عند الإمام ابن مهدي

إعداد:
د. نورة بنت صالح بن عبد الله العباد
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل
الدمام، المملكة العربية السعودية

Features of the Critical Methodology of Imam Ibn Mahdi

Prepared by:
Dr. Nora Saleh Abdullah Al-Abbad
Assistant Professor of Hadith and Its Sciences
Department of Islamic Studies, College of Sharia and Law
Imam Abdulrahman bin Faisal University
Dammam- Kingdom of Saudi Arabia
NSALABBAD@IAU.EDU.SA

تاريخ ورود البحث
١٤٤٧/٦/١٦هـ - ٢٠٢٥/١٢/٧م

تاريخ قبول البحث
١٤٤٧/٧/١٥هـ - ٢٠٢٦/١/٤م


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث دراسة معالم المنهج النقدي عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، أحد أبرز أئمة الحديث في القرن الثاني الهجري، ويهدف إلى بيان منهجه في نقد الرواة والمتون، وكشف العلل الخفية، وتوضيح أسسه في التمييز بين مراتب الثقات، والجمع بين النظر في السند والمتن، والعدل في الجرح والتعديل.

وقد أبرزت الدراسة أن ابن مهدي كان له دور في بناء النقد الحديثي المنهجي، إذ نقل علم الحديث من طور الرواية المجردة إلى طور التحليل العلمي القائم على الاستقراء والمقارنة.

وخلصت الدراسة إلى أن منهج ابن مهدي يمثل الأساس الذي قامت عليه علوم العلل، والجرح والتعديل، وأنه جمع بين دقة المحدث وورع الناقد وإنصاف العالم، مما جعله رائدًا في تاريخ النقد الحديثي.

الكلمات المفتاحية:

معالم- المنهج – النقدي -ابن مهدي.

Abstract

This research examines the features of the critical methodology of Imam Abdulrahman Bin Mahdi (d. 198 AH), one of the most prominent Hadith scholars of the 2nd Hijri century. It aims to elucidate his approach to critiquing narrators (Al-Ruwah) and texts (AL-Mutun), uncovering subtle defects and clarifying his principles for distinguishing between the various grades of reliable narrators (Al-Thiqat). It also explores his method of integrating the examination of both the chain of transmission (Al-Isnad) and the text (Al-Matn), and his impartiality in the disciplines of impugning and validating narrators (Al-Jarḥ wa Al-Tadil).

The study highlights Bin Mahdi role in building a systematic Hadith criticism, transitioning the science of Hadith from a phase of mere transmission to one of scientific analysis based on induction and comparison.

The study concluded that Bin Mahdi's methodology represents the foundation upon which the sciences of hidden defects and impugning/validating narrators (Al-Jarḥ wa Al-Tadil) were established. He combined the precision of the Hadith scholar, the scrupulousness of the critic, and the fairness of the erudite scholar, making him a pioneer in the history of systematic Hadith criticism.

Keywords: Features - Methodology - Criticism – Bin Mahdi

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي تكفّل بحفظ دينه، ويسّر لعلماء الأمة سبيل خدمة سنة نبيّه ﷺ، فجعلهم نقّادًا بصيرين، وفرسانًا في ميدان التمحيص والغربلة، يميّزون الصحيح من السقيم، ويكشفون عوار الأحاديث الواهية، ويذبّون عن حياض السنّة المطهّرة. والصلاة والسلام على خير من تكلّم بالوحي، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يُعَدّ النقد الحديثي من أبرز العلوم التي امتازت بها الأمة الإسلامية، إذ مثّل حصنًا منيعًا لحماية السنّة النبوية من التحريف والدسّ. وقد برز في هذا الميدان عدد من الأئمة الأعلام الذين وضعوا الأصول والضوابط، وكان لهم فضل السبق في ترسيخ قواعد النقد العلمي، ومن هؤلاء الأعلام: الإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)، الذي جمع بين سعة الحفظ ودقة الفهم، حتى صار من كبار النقاد في القرن الثاني الهجري، مع شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيى القطان.

لقد جمع الإمام عبد الرحمن بن مهدي بين صفات العالم الحافظ المتقن، والناقد البصير المتثبت، والفقيه المفسّر للنصوص، وكان له أثر بالغ في تأسيس المنهج النقدي التطبيقي في علم الحديث، إذ لم يكتفِ بنقل الأخبار أو تصنيف الرواة، بل سعى إلى تقعيد أصولٍ عقلية ومنهجية تضبط عمل المحدث، وتضمن سلامة الرواية في السند والمتن معًا، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي بعنوان: "**معالم المنهج النقدي عند الإمام ابن مهدي**".

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المعالم المنهجية التي تميز بها الإمام عبد الرحمن بن مهدي في نقد الرواة

والأسانيد والمتون؟

- ما الخصائص العلمية والشخصية التي كوّنت منهجه النقدي؟
- ما القواعد التي اعتمدها في الجرح والتعديل؟
- كيف تعامل مع اختلاف الروايات وتعارضها؟
- ما منهجه في نقد المتون؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب:

١- أنه يتناول أحد أعلام النقد الحديثي الذين أسهموا في تكوين قواعد هذا العلم في مراحله الأولى.

٢- يُعنى بالكشف عن منهجٍ نقدي تطبيقي أصيل سبق وضع القواعد النظرية.

٣- فهم منهج المحدثين في التحليل النقدي الموضوعي، وربطه بمناهج البحث العلمي الحديث.

أهداف البحث:

١- دراسة شخصية الإمام عبد الرحمن بن مهدي من الناحية العلمية والنقدية.

٢- استقراء أقواله التطبيقية وتحليلها لاستنباط قواعد منهجه.

٣- بيان أثره في تطور مناهج الجرح والتعديل وعلم العلل.

٤- تقديم تصور متكامل للمدرسة النقدية التي أسسها الإمام ابن مهدي.

٥- المشاركة في إثراء الدراسات الحديثية المعاصرة بمادة تحليلية علمية.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا العمل على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، ويتجلى ذلك في الخطوات التالية:

المنهج الاستقرائي: من خلال تتبع أقوال الإمام عبد الرحمن بن مهدي وأحكامه النقدية في كتب السنة والجرح والتعديل والعلل.

المنهج التحليلي: بتحليل هذه الأقوال لاستنباط المعاني المنهجية الكامنة فيها.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة المنهج النقدي عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي، في مجال نقد الرواة والأسانيد والمتون، دون التوسع في سائر الجوانب الفقهية أو الحديثية الأخرى.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض البحوث والرسائل جوانب جزئية من الموضوع، مثل:

أ- منهج الإمام عبد الرحمن بن مهدي في الجرح والتعديل، د. عبد الرزاق الشايجي، و أ. محمد المطيري، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

تناولت هذه الدراسة منهج الإمام عبد الرحمن بن مهدي في الجرح والتعديل خاصة، من خلال جمع أقواله وتحليل معاييره في نقد الرواة، وهو جانب مهم لكنه يظل جزئيًا من مشروعه النقدي العام. أمّا دراستي فتتجاوز ذلك إلى تحليل المنهج النقدي الشامل عند ابن مهدي، متناولةً أصوله في علم العلل، وجمع طرق الحديث، ونقد المتون، والترجيح عند الاختلاف، مع إبراز دوره في تأسيس المدرسة البصرية في النقد الحديثي وأثره في تلاميذه. وبذلك تُعدّ هذه الدراسة مكمّلة لتلك الدراسة لا مكرّرة لها.

ب- ابن مهدي محدثًا وناقدًا، محمد بن عبد الله بن ظافر، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، عام ١٤٠٦هـ.

تناولت هذه الرسالة الإمام عبد الرحمن بن مهدي بطابعٍ تراجمي وصفي،

ركّزت على سيرته العلمية، ومكانته بين المحدثين، وجهوده في الرواية والنقد، مع جمعٍ لأقواله في الجرح والتعديل وعلوم الحديث. وأمّا دراستي فتتميّز عنها بتركيزها على تحليل معالم المنهج النقدي عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي تحليلًا منهجيًا، من خلال تتبع تطبيقاته العملية في علم العلل، وجمع الطرق، والترجيح بين الروايات، ونقد المتون، وإبراز دوره في تأسيس المدرسة البصرية في النقد الحديثي، وبيان أثره في تلاميذه، ولا سيما الإمام أحمد بن حنبل.

ج- المفاضلة بين الرواة عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي: دراسة نظرية تطبيقية، د. متعب بن سالم الخمشي، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، ١٤٤١هـ. تناولت الدراسة جانب المفاضلة بين الرواة عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي دراسةً نظريةً تطبيقية، وهو جانب جزئي من منهجه النقدي. أمّا دراستي فتتناول المنهج النقدي الشامل عنده، متضمِّنةً علم العلل، وجمع الطرق، ونقد المتون، والجرح والتعديل، مع إبراز دوره في تأسيس المدرسة البصرية وأثره في تلاميذه، وبذلك فهي أوسع نطاقًا ومكمّلة لتلك الدراسة.

خطة البحث:

مقدمة وتمهيد ومبحثان وخاتمة.

التمهيد: شخصية الإمام عبد الرحمن بن مهدي ومكانته العلمية.

المبحث الأول: معالم المنهج النقدي عند الامام ابن مهدي في نقد الرواة.

وفيه خمس مطالب:

المطلب الأول: عدالته وإنصافه في الحكم على الراوي

المطلب الثاني: معاييره في الحكم على الراوي.

المطلب الثالث: التفريق بين مراتب الثقات.

المطلب الرابع: منهجه في الراوي المبتدع وروايته.

المطلب الخامس: الضوابط التي يشترطها ابن مهدي في الناقد.

المبحث الثاني: معالم المنهج النقدي عند الامام ابن مهدي في نقد الرواية.

وفيه خمس مطالب:

المطلب الأول: جمع روايات الحديث واستقراء طرقه.

المطلب الثاني: النظر في الأسانيد ومعرفة مواطن الاتفاق فيها ومواطن الافتراق ومعرفة مخارج الروايات:

المطلب الثالث: النظر في الأحاديث الأخرى الواردة في الباب.

المطلب الرابع: معرفة مواطن الرواة، وعلل أحاديث أهل الأمصار.

المطلب الخامس: الإعلال بالتفرد والمخالفة.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

التمهيد

شخصية الإمام عبد الرحمن بن مهدي ومكانته العلمية

ترجمته ومكانته العلمية:

اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ الكبير، الناقد الجهبذ، شيخ الإسلام، الإمام العَلَم الشهير، أبو سعيد، عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري، وُلد سنة ١٣٥هـ، وقيل ١٣٦هـ في البصرة، ونشأ فيها في بيئة علمية عامرة بالفقهاء والمحدثين، حتى غدا واحدًا من أبرز أعلامها، وكان من الربانيين في العلم، وأحد المذكورين بالحفظ، وممن برع في معرفة الأثر، وطرق الروايات، وأحوال الشيوخ(١).

شيوخه وتلامذته:

تلقى الإمام عبد الرحمن بن مهدي العلم عن كبار أئمة عصره، ومن أبرزهم: شعبة بن الحجاج، وهو أكثر من لازمهم، ومالك بن أنس إمام دار الهجرة، وسفيان الثوري، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وهمام بن يحيى، وزائدة بن قدامة، وسفيان بن عيينة، وشريك بن عبد الله، وإسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية، ويزيد بن زريع، وخلق كثير(٢).

وتتلمذ على يديه أئمة كبار، كان لهم شأن عظيم في النقد، ومن أشهرهم: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهوية، وأبو

(١) ينظر: التاريخ الأوسط، البخاري (٢/٢٨٥)، الكنى والأسماء، مسلم (١/٣٦٤)، رجال صحيح البخاري (١/٤٥٥)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (١٠/٢٣٩)، تذكرة الحفّاظ، الذهبي (١/٢٤١).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (١٠/٢٣٩)، رجال صحيح مسلم، ابن منجويه (١/٤٢٠)، سير أعلام النبلاء، الذهبي (٩/١٩٢).

خيثمة زهير بن حرب، وعبد الله بن المبارك وهو من شيوخه، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة، ومحمد بن بشار، وهؤلاء صاروا أئمة النقد في القرن الثالث الهجري، ونقلوا عنه أصولًا مهمة في التثبت والنقد [١].

مكانته العلمية:

نال عبد الرحمن بن مهدي ثناء العلماء وتقديرهم له، ومن ذلك قول أحمد بن حنبل: كان عبد الرحمن بن مهدي أعلم الناس، وأثنى عليه ابن معين، وقال: ما رأيت رجلاً أثبت في الحديث من عبد الرحمن بن مهدي، وأسن، يسأل عبد الرحمن عن الحديث ما يسأله إلا لينيله شيئاً. ونحو ذلك قاله ابن المديني: ما رأيت أعلم بالحديث من عبد الرحمن، وقال الشافعي: لا أعرف له نظيرًا في هذا الشأن.

وقال صدقة بن الفضل المروزي: أتيت يحيى بن سعيد القطّان أسأله عن شيء في الحديث، فقال لي: الزم عبد الرحمن بن مهدي، وأفادني عنه أحاديث، فسألت عبد الرحمن عنها فحدّثني بها.

وأثنى عليه أحمد بن حنبل، فقال: كان ثقة خياراً من معادن الصدق. وقال أيضا: إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة. وقيل له: أكان عبد الرحمن حافظًا؟ فقال: حافظًا، كان يتوقى كثيرًا، كان يحب أن يحدّث باللفظ. وكان يتوسع في الفقه، ويميل إلى بعض مذاهب الحديث، وإلى رأي المدنيين[٢].

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي (٤٣٠/١٧)، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال الآثار، العيني (٢١٤/٢).

(٢) ينظر: سؤالات ابن الجنيد (ص٢٨٦)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص١٩٨)، معرفة الرجال للإمام ابن معين، ابن محرز (ص٢٩٧)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (٣١/١)، الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي (ص١٢٢)، تهذيب الكمال (٤٣٦/١٧).

وكان ابن مهدي مُهابًا عند العلماء، يجلّونه ويأخذون بقوله، وهذا ما ذكره ابن أبي حاتم، عن أحمد بن سنان، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: أفتى سفيان الثوري في مسألة فرآني كأني أنكرتُ فتياه، قال: أنت ما تقول: قلت كذا وكذا خلاف ما يقول، قال: فسكت ولم يقل شيئًا [١]، وذكره ابن حبّان في الثقات، وقال: كان عبد الرحمن بن مهدي من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع، وتفقه وصنف وحدث، وأبى الرواية إلا عن الثقات، وقد رأى جماعة رووا عن الصحابة إلا أنه لم تتبين صحة سماعهم عن الصحابة [٢].

قال محمد بن أبي بكر المقدمي: ما رأيت أحداً أتقن لما سمع ولما لم يسمع ولحديث الناس من عبد الرحمن بن مهدي، إمام ثبت أثبت من يحيى بن سعيد، وكان عرض حديثه على سفيان. وقال علي بن المديني: علم عبد الرحمن في الحديث كالسحر[٣].

وكان مثالًا للعالم الرباني الذي يجمع بين الدقة العلمية والورع العملي، فقد كان زاهدًا في الدنيا، عابدًا، متواضعًا، معروفًا بالصمت والتحرّز من الكلام في الناس إلا بعلم وعدل.

وأما عن آثاره العلمية، فلم يصل إلينا مؤلف مستقل للإمام ابن مهدي، ولكنه ترك أثرًا علميّا واسعًا من خلال أقواله النقدية التي رواها تلاميذه، وأثبتها العلماء في كتب الجرح والتعديل، ودوره البارز في ترسيخ قواعد النقد الحديثي، والذي يعرف بعلم علل الحديث.

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢٥٦/١).
(٢) ينظر: الثقات (٣٧٣/٨).
(٣) ينظر: تذكرة الحفّاظ، الذهبي (٢٤١/١).

المبحث الأول

معالم المنهج النقدي عند الإمام ابن مهدي في نقد الرواة

المطلب الأول: عدله وإنصافه في نقد الراوي

كان الإمام ابن مهدي من أكثر النقّاد عدلًا وإنصافًا، فكان يتميز منهجه بالاعتدال والتوسط، فلا هو بالمتشدد الذي يُسقط الراوي لمجرد الوهم اليسير، بل ينظر إلى مجموع رواياته، فإذا غلب الصوابُ على خطئه اعتبره من الثقات، وإن غلب الخطأُ ردّ حديثه، ولا هو بالمتساهل، وهذا الاتزان في الموقف هو الذي جعل النقاد بعده يعدّونه إمامًا في النقد.

وهذا المنهج ذكره تلميذه محمد بن المثنى عن شيخه ابن مهدي، فقال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا موسى، أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد. قلت: يا أبا سعيد هم يقولون: إنك تحدث عن كل أحد. قال: عمن أحدث؟ فذكرت له محمد بن راشد المكحولي، فقال لي: "احفظ عني: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يَهِم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه".

وقال ابن المديني: "إذا اجتمع يحيى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدّث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما، وكان في عبد الرحمن التشدد"[1].

ويقول النسائي: "لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٢٤٣/١٠.

إذا وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيى القطان مثلا فإنه لا يترك لما عرف من تشدد يحيى ومن مثله في النقد"[١].

ومن عدالته أنه لما قال يحيى بن معين عند عبد الرحمن بن مهدي: السدي، وإبراهيم بن مهاجر ضعيفان، غضب ابن مهدي غضبا شديدًا، وقال: سبحان الله إيش ذا، وأنكر ما قال يحيى. وقال عمرو بن علي: سمعت رجلا من أهل بغداد من أهل الحديث ثم قال يحيى بن معين ذكر إبراهيم بن مهاجر والسدي فقال: كانا ضعيفين مهينين، فقال عبد الرحمن: كان سفيان يقول: كان السدي رجلا من العرب، وكان إبراهيم بن المهاجر لا بأس به[٢]

وكان الإمام أحمد يقول: "كان عبد الرحمن أولًا يتسهل في الراوية عن غير واحد، ثم تشدد بعد، كان يروي عن جابر الجعفي ثم تركه"[٣] وهذا القول لا ينافي ما اشتهر عنه التوسط والاعتدال في الراوي، فالتشدد المراد عنده، هو ترك الرواية عن الضعفاء إذا تبيّن ضعفه، وهذا الذي يفهم منه قول الإمام أحمد: "إذا روى عبد الرحمن عن رجل فروايته حجة"[٤]، وعنه: إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة[٥].

وكذلك الإمساك عن رواية الضعفاء والتحري في حالهم دليل على إنصافه واعتداله في نقد الراوي، فإذا تيقّن له ضعفهم ترك الرواية عنهم، وإذا لم تكن له حجة واضحة رجع عن تضعيفهم، وروى عنهم. ومما يدل على ذلك أنّ ابن مهدي غمز "روح بن عبادة" في بعض الأحاديث، ولما أفاد تلميذه علي بن

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ص١٤٢.
(٢) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٦٦/١.
(٣) ينظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب، ص٩٢.
(٤) المصدر نفسه، ص٩٢.
(٥) ينظر: تاريخ بغداد ٢٤٢/١٠.

المديني عن صحة روايته لتلك الأحاديث، رجع عن غمزه، وطلب منه أن يستحله له(١).

المطلب الثاني: معاييره في الحكم على الراوي:

من خلال تتبع أقوال ابن مهدي في الرواة، يمكن استنباط أبرز المعايير التي حكم فيها على الراوي جرحًا أو تعديلًا، فمن ذلك:

١- سلامة المعتقد والسلوك:

كان الامام ابن مهدي سلفي المعتقد، وقد انتشر في عهده بعض المعتقدات التي تخالف القرآن والسنة، وكان له فضل السبق في الرد عليهم وتشنيع قولهم، وترك الرواية عنهم، كمن زعم أن الله لم يكلم موسى، حيث أُثر عنه أنه قال: "من زعم أنّ الله تبارك وتعالى لم يكلم موسى يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه"(٢) وقد ذُكر في مجلسه أن رجلًا من الجهمية زعم أنّ الله تبارك وتعالى خلق آدم بيده، فقال: عجنه بيده وحرّك بيديه العجين، فقال عبد الرحمن:" لو استشاريني هذا السلطان في الجهمية، لأشرت عليه أن يستتيبهم، فإن تابوا وإلا ضرب أعناقهم(٣)، وقال: ما كنت أعرض أحداً من أهل الأهواء على السيف إلا الجهمية(٤).

وكان له موقف حول من ذكر أن القرآن مخلوق، فكان يقول: من قال القرآن مخلوق، فلا تصل خلفه، ولا تمش معه في طريق، ولا تناكحه. وسُئل عمن يقول إنّ القرآن مخلوق، فقال: "لو كان لي سلطان لقمت على الجسر فكان لا يمر بي أحد إلا سألته، فإذا قال: لي مخلوق ضربت عنقه، وألقيته في الماء". وقال أحمد بن

(١) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي ٢/٥٩.
(٢) ينظر: العلل، للإمام أحمد ٣/١٨١.
(٣) ينظر: حلية الأولياء، أبو نعيم ٩/٧.
(٤) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللالكائي ٢/٢٤٨.

إسحاق، سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وذكروا عنده الجهمية، وأنهم يقولون: القرآن مخلوق، فقال: "إنهم يريدون أن ينفوا عن الله الكلام، وأن يكون القرآن كلام الله، وأن الله تعالى كلم موسى[١]، وقد ذكره الله تعالى، فقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وأُثر عنه أنه قال: القرآن كلام الله ليس بخالق، ولا مخلوق[٢].

وفي مسألة القدر: فقد كان يثبت القدر على مذهب أهل السنة والجماعة، وورد عنه التحذير من الرواية عنهم، فقال: لا يكتب عن القدرية، ولا يؤخذ عنهم[٣]، وسئل عن حديث أبي إسرائيل الملائي، فأبى أن يحدّث عنه، وقال: "كان شيخًا يشتم عثمان"[٤].

وكان من منهج الإمام ابن مهدي تركه للرواية عن أصحاب البدع الداعين إلى بدعتهم، وذلك أنه يرى أنهم غير مؤتمنين على رواية الحديث، وقد صرّح بذلك فقال: "اترك من كان رأسًا في البدعة يدعوا إليها"[٥]، وقال أيضًا: "من رأى رأيًا ولم يدع إليه احتمل، ومن رأى رأيًا ودعا إليه فقد استحق الترك"[٦].

٢- سلامة الحفظ والاتقان:

يُعدّ الإمام ابن مهدي من أوائل من قرّروا أن الضبط والإتقان هو المعيار الأهم في توثيق الراوي أو تضعيفه، فهو لا يكتفي بعدالة الراوي في دينه، بل يشترط أن يكون ضابطًا لما يروي، عالمًا بما يسمع، متقنًا لألفاظه، مميّزًا بين

(١) ينظر: الحلية ٧/٩.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٢٨٧/٢.
(٣) ينظر: الكفاية في أصول الرواية، الخطيب البغدادي ص١٢٣.
(٤) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي ٧٦/١.
(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي ١٩٩/٩.
(٦) ينظر: الكفاية، ص١٢٦.

الصواب والوهم.

وقال محمد بن المثنى، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: «الحفظ هو الإتقان»[١] ويقول ابن مهدي:" إنما يستدل على حفظ المحدّث إذا لم يختلف عليه الحفّاظ"[٢] ويظهر اهتمامه بتحقيق ذلك عند تتبع ألفاظه في الجرح والتعديل، فذكر سفيان الثوري، وقال: «ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثَّوري، حدَّث يوماً عن حماد بن أبي سليمان عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان الفارسي قال: البصاق ليس بطاهر. فقلت: يا أبا عبد الله هذا خطأ! فقال لي: كيف! عمَّن هذا؟ قلت: حمَّاد عن ربعي عن سلمان. قال: من يحدَّث به عن حماد؟ قلت: حدثنيه شعبة عن حمَّاد عن ربعي، قال: أخطأ شعبة فيه ثم سكت ساعة، ثم قال: وافق شعبة على هذا أحد، قلت، نعم، قال: من؟ قلت: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدَّسْتَوائي وحمَّاد بن سلمة، فقال: أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان، قال عبد الرحمن: فوقع في نفسي، قلت: أربعة يجتمعون على شيء واحد. يقولون عن حماد عن ربعي، فلما كان بعد سنة أخرى سنة إحدى وثمانين ومائة أخرج إليَّ غندر كتاب شعبة فإذا فيه عن حماد عن ربعي، وقد قال حمَّاد مرة: عن عمرو بن عطيَّة، قال عبد الرحمن: فقلت: رحمك الله يا أبا عبد الله. كنت إذا حفظت الشَّيء لا تبالي من خالفك»[٣].

وكان ابن مهدي يختبر الرواة في الحفظ قبل أن يروي عنهم، ليقف على مدى ضبطهم، وتثبتهم فيما يروونه، أو ليتأكد من حفظهم أو اختلاطهم، ومن ذلك: أن محمد بن يحي بن كثير قال: سمعت أبا نعيم يقول: جلست إلى يحي وعنده شاب، فذكرنا حديث الثوري فذكرت عن سفيان عن مغيرة قال: كنا نهاب إبراهيم

(١) ينظر: الكفاية، ص١٦٥.
(٢) ينظر: الكفاية ص٦٠٩.
(٣) ينظر: تاريخ بغداد ١/٤٣.

هيبة الأمير. فقال ليس هذا من حديث الثوري. وذكرت عن سفيان عن علي بن الأقمر عن أبي الأحوص "قد أفلح من تزكى" قال: من رضخ، قال: ليس هذا من حديث الثوري. فقلت ليحيى: من هذا الفتى؟ وقمت عنه، فلحقني فقال لي: يا أبا نعيم ما عرّفتك، وإذا هو عبد الرحمن بن مهدي(١).

وقد أثر عنه أنه قال: لا يجوز أن يكون الرجل إماما حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم بمخارج العلم(٢)، وقال: ولا يكون إماماً في العلم من يحدث بكل ما سمع، ولا يكون إماماً في العلم من يحدث عن كل أحد، ولا يكون إماماً في العلم من يحدث بالشاذ من العلم والحفظ والإتقان(٣).

المطلب الثالث: التفريق بين مراتب الثقات.

كان ابن مهدي من أوائل من قرر أن توثيق الراوي على درجات، وأن الحفظ ليس على مرتبة واحدة، حيث ذكر ابن المثنى، عن ابن مهدي أنه قال: الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يُترك حديثه(٤).

وقد روى ابن أبي حاتم بسنده عن عبد الرحمن بن مهدي قال: وحدثنا أبو خلدة -بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام- فقيل له: أكان ثقة؟ قال: كان صدوقا، وكان مأمونا، وكان خيرا، الثقة: شعبة، وسفيان(٥)، وهذا يدل على أن

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٣٤٤/١٢.
(٢) ينظر: حلية الأولياء، أبي نعيم ٣/٩.
(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم ٣٦/٢.
(٤) ينظر: الكفاية، ص٢٢٧.
(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٦٠/١

الثقات على مراتب.

وذكر أبو حفص أن عبد الرحمن بن مهدي كان يقول: "إذا حدّث همام من كتابه فهو صحيح، وكان يحيى لا يرضى كتابه ولا حفظه". وقال ابن مهدي عن إسرائيل: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد، ويشبه أن يكون القول قوله، وأن أبا إسحاق كان ربما أرسله فإذا سئل عنه وصله(١).

وقال أحمد بن سنان: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلًا متهمًا بالكذب، أو رجلًا الغالب عليه الغلط(٢).

فالأسس التي بنى عليها هذه المراتب، قوة حفظ الراوي وضبطه، فالثقة الأحفظ والأثبت مقدّم على غيره عند اختلاف الألفاظ أو زيادة بعضهم دون بعض، وكذلك متابعة رواية الراوي للأثبات قرينة على سلامة ضبطه، وخلافها (مع تفرده) علامة ضعفٍ في الراوي وإن لم يُسقط عدالته.

المطلب الرابع: منهجه في رواية المبتدع:

تُعدّ مسألة الرواية عن أهل البدع من المسائل الدقيقة التي شغلت أئمة النقد، نظرًا لتداخلها بين المنهج العقدي والمنهج الحديثي.

وقد كان الإمام عبد الرحمن بن مهدي من أعدل النقاد وأوسطهم فيها، إذ لم يغلُ كما غلا بعض المحدثين الذين تركوا جميع روايات المبتدعة، ولم يتساهل كما فعل آخرون، بل وازن بين العدالة الشرعية والضبط العلمي، وهذا ما ذكره أبو بكر بن خلاد قال: سمعت ابن مهدي يقول: ثلاثة لا يؤخذ عنهم: المتهم بالكذب، وصاحب بدعة إلى بدعته، والرجل الغالب عليه الوهم والغلط(٣)

(١) ينظر: الضعفاء الكبير ٣٦٧/٤، العلل، الدارقطني ٢١١/٧.
(٢) ينظر: الكفاية في علم الرواية، ص٢٢٧.
(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب ٣٩٩/١.

وقال محمد بن أبان: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: «من رأى رأيا ولم يدع إليه احتمل، ومن رأى رأيا ودعا إليه فقد استحق الترك»(١).

وهذا القول يمثل ميزانًا وسطًا بين التشدد والتساهل، إذ أنه يرفض التعميم في الردّ أو القبول، ويجعل العبرة بالدعوة إلى البدعة، لأن فيها خطر التأثير على الناس.

وذكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أنّ أباه كان يحكي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه كان يقول: "إذا روينا الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الأسانيد وسمحنا في الرجال وإذا روينا في الحلال والحرام والأحكام تشددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال"(٢).

وهذا المنهج تبناه بعده الأئمة، كأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، مما يدل على أن ابن مهدي هو من أصل هذا التفريق النقدي.

المطلب الخامس: الضوابط التي يشترطها ابن مهدي في الناقد.

يشترط ابن مهدي عدة شروط ينبغي أن تتوفر في الراوي لكي يصبح إمامًا ناقدًا، يقتدى به في العلم ويؤخذ عنه، وقد وردت عنه عدة روايات بيّن فيها هذه الشروط، فمن ذلك:

– قال أحمد بن سنان: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: "لا يكون إمامًا أبدًا رجل يحدث عن كل أحد"(٣).

– وقال يعقوب بن إبراهيم الدوروقي: قال عبد الرحمن بن مهدي:" لا يكون الرجل إماما من يسمع من كل أحد، ولا يكون إماما في الحديث من يحدث بكل

(١) ينظر: الكفاية في علم الرواية، ص١٢٦.
(٢) ينظر: المدخل إلى الإكليل، الحاكم ص٢٩، الجامع لأخلاق الراوي ٩١/٢.
(٣) ينظر: الجرح والتعديل ١٦/٢.

ما سمع، ولا يكون إماما في الحديث من يتبع شواذ الحديث، والحفظ هو الإتقان(١).

– وعن محمد بن المثنى، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: «لا يكون الرجل إماما يقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع»(٢).

– وروي عن عبيد الله بن سعيد، قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول: «احفظ، لا يجوز أن يكون الرجل إماما حتى يعلم ما يصح مما لا يصح، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم بمخارج العلم»(٣).

– وعن بشار الخفاف قال: قال لي عبد الرحمن ابن مهدي: "وليس بإمام من حدث بكل ما سمع، وحدث عن كل ما لقي، ويجيب بكل ما يسأل عنه، وحدث كل من سأله، ويكتب حديث النبي عليه السلام ما وجدته عن ثقة، ثم تتبع أصحاب رسول الله ﷺ عن الثقات ثم يكتب حديث التابعين ثم لا كتاب بعد ذلك(٤).

– وعن أيوب ابن المتوكل، عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: "لا يكون إماما أبدا من أخذ بالشاذ من العلم"(٥).

ويمكن تلخيص هذه الضوابط من خلال النصوص السابقة في التالي:

١– ألا يسمع من كل أحد يلقاه، بل لا بد من التحري في انتقاء الشيوخ الذين يسمع منهم.

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢/٣٦.
(٢) ينظر: مقدمة صحيح مسلم ١/١١
(٣) ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم ٣/٩.
(٤) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١/١٩٩.
(٥) ينظر: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والتقييد والسماع، القاضي عياض، ص٢١٥

٢- ألا يحدث عن كل من لقيهم وسمع منهم، بل لابد أن ينتقي الثقات منهم، وإذا حدّث لا بد أن يمسك عن بعض ما سمع، فلا يحدّث بكل ما سمعه؛ لئلا يكثر خطئه فلا يعتمد عليه.

٣- البعد عن تتبع الشواذ من الحديث والأخذ بها.

٤- ألا يحتج بكل شيء.

٥- أن تتكون لديه ملكة حديثية يعرف بها ما يصح مما لا يصح.

٦- أن يعرف مخارج العلم.

٧- أن يكون أساس حفظه الاتقان لما سمعه.

٨- ألا يحدّث كل من سأله حتى لا يضع العلم عند غير أهله.

٩- ألا يجيب عن كل ما يُسال عنه.

١٠- أن يتتبع حديث النبي ﷺ، وصحابته، والتابعين، ويكتبه عن الثقات ويقتصر عليه.

المبحث الثاني

معالم المنهج النقدي عند الامام ابن مهدي في نقد الرواية

يُعدّ الإمام عبد الرحمن بن مهدي أحد الأركان الذين أسّسوا قواعد نقد الأسانيد والمتون في القرن الثاني الهجري، وهي المرحلة التي بدأ فيها علم الحديث ينتقل من مجرد الحفظ والرواية إلى التحليل النقدي والاستقراء العِللي.

وقد جمع ابن مهدي بين ملكة الحفظ الواسع والفهم الدقيق لمقاصد الرواية، مما جعله إمامًا في علم العلل، ومن هنا تتضح أهمية دراسة منهجه النقدي، إذ يمثّل الحلقة الوسطى التي نقلت علم العلل من مرحلة التجربة الفردية (عند شعبة وسفيان) إلى مرحلة المنهج والتحليل المقارن التي مهدت للإمام أحمد وعلي بن المديني ومن بعدهم.

وقد نُقلت عنه بعض العبارات التي تبيّن شدة اهتمامه بنقد الرواية، فمن ذلك أنه قال: "لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إليّ من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي". وقال أيضاً: "معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلل الحديث من أين قلت هذا لم يكن له حجة"، وقيل له "إنك تقول للشيء هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال هذا جيد وهذا بهرج (أي الرديء من الفضة) أكنت تسأل عمن ذلك أو تسلم له الأمر قال: فهذا كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة"[١] وقال أبو حاتم الرازي: قال عبد الرحمن بن مهدي: «إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة»[٢] وقال ابن مهدي: "من يبرئ نفسه من الخطأ فهو مجنون"[٣]

(١) ينظر: الضعفاء، أبي زرعة ٢٤٤/١.
(٢) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم ١٩/١.
(٣) ينظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب ٤٣٦/١.

المطلب الأول: جمع روايات الحديث واستقراء طرقه:

ومن المعلوم أن كشف علل الأحاديث ليس بالأمر الهيّن، وإنما يحتاج إلى خبرة وطول ممارسة، ولذلك قال بعض النقّاد أنه ربما أدرك علة حديث بعد أربعين سنة؛ دلالة على أن علل بعض الأحاديث قد تخفى حتى تحتاج إلى مثل هذا الزمن الطويل، وبالتالي فإن عالم العلل يجب عليه أن يسير ضمن ضوابط ووسائل معروفة حتى يصل من خلالها إلى حكم صحيح على الأحاديث.

فمما لا ريب فيه أن الناقد إذا أراد أن يكشف عن علة حديث، فأول شيء يقوم به هو جمع الطرق واستقصاء الروايات لهذا الحديث والتفتيش عن الأسانيد وعن الروايات قدر المستطاع، وكلما كان تفتيش الناقد عن الأسانيد أوسع وسبره للروايات أكبر، كلما كان حكمه على هذه الأحاديث أدق وأصح. ومن هنا فإن علماء النقد إنما يتمايزون بينهم بسبب كثرة روايتهم وكثرة جمعهم واستقرائهم للطرق، فنجد الإمام عبد الرحمن بن مهدي كان مضربًا للمثل في شدة تتبعه واستقرائه للطرق، ومما يذكر في هذا القصة التي ذكرها عنه تلميذه ابن المديني، فقد جاء بسنده أن القاسم بن نصر المخرمي حدثهم، قال: سمعت علي بن المدني، يقول: قدمت الكوفة فعنيت بحديث الأعمش فجمعتها، فلما قدمت البصرة لقيت عبد الرحمن فسلمت عليه، فقال: هات يا علي ما عندك.

فقلت: ما أحد يفيدني عن الأعمش شيئًا، قال: فغضب، فقال: هذا كلام أهل العلم، ومن يضبط العلم، ومن يحيط به؟ مثلك يتكلم بهذا أمعك شيء تكتب فيه؟ قلت: نعم.

قال: أكتب، قلت: ذاكرني فلعله عندي، قال: اكتب لست أملي عليك إلّا ما ليس عندك، قال: فأملى علي ثلاثين حديثًا لم أسمع منها حديثًا، ثم قال: لا تعد، قلت: لا أعود، قال علي: فلما كان بعد سنة جاء سليمان إلى الباب، فقال: امض بنا إلى عبد الرحمن حتى أفضحه اليوم في المناسك، قال: وكان

سليمان من أعلم أصحابنا بالحج، قال: فذهبنا فدخلنا عليه، فسلمنا وجلسنا بين يديه، فقال: هاتا ما عندكما، وأظنك يا سليمان صاحب الخطبة، قال: نعم ما أحد يفيدنا في الحج شيئًا، فأقبل عليه بمثل ما أقبل علي، ثم قال: يا سليمان ما تقول في رجل قضى المناسك كلها إلّا الطواف بالبيت، فوقع على أهله؟ فاندفع سليمان فروى: يتفرقان حيث اجتمعا، ويجتمعان حيث تفرقا، قال: ارو، ومتى يجتمعان، ومتى يفترقان؟ قال: فسكت سليمان، فقال: اكتب، وأقبل يلقي عليه المسائل ويملي عليه، حتى كتبنا ثلاثين مسألة، في كل مسألة يروي الحديث والحديثين، ويَقُول: سألت مالكًا، وسألت سفيان، وعبيد الله بن الْحَسَن، قال: فلما قمت، قال: لا تعد ثانيًا تقول مثلما قلت، فقمنا وخرجنا، قال: فأقبل علي سليمان، فقال: إيش خرج علينا من صلب مهدي هذا؟! كأنه كان قاعدًا معهم، سمعت مالكًا وسفيان وعبيد الله![1] وهذا دليل على سعة حفظ ابن مهدي وكثرة مروياته.

المطلب الثاني: النظر في الأسانيد ومعرفة مواطن الاتفاق فيها ومواطن الافتراق ومعرفة مخارج الروايات:

ويقول عبد الرحمن بن مهدي في هذا الشأن: "لا يكون إمامًا أبدًا رجل يحدّث عن كل أحد، ولا يكون إمامًا أبدًا رجل لا يعرف مخارج الحديث"[2] وهذه المرحلة لا تقل أهمية عن المرحلة السابقة، فينبغي العناية بها ومعرفة مدارات الرواة ومعرفة مخارج الأحاديث ومعرفة الشيوخ الذين حُفظت عنهم هذه الأحاديث، ومعرفة اتفاق التلاميذ أو افتراقهم وكذلك من منهم من تفرّد ومن منهم قد خالف، ومعرفة مراتب الرواة، كل ذلك يحتاج إلى تأن وصبر ودراسة حتى يصل إلى

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٥١٢/١١.
(٢) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٩٠/٢.

الصواب.

وكان الامام ابن مهدي حريصًا على هذه المراتب ومعرفة مخارج الحديث ومعرفة من أصاب ومن أخطأ من الرواة، ومن الأمثلة على ذلك: أنّ عبد الرحمن بن مهدي قال: «ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثَّوري حدَّث يوماً عن حماد بن أبي سليمان عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان الفارسي قال: البصاق ليس بطاهر. فقلت: يا أبا عبد الله هذا خطأ! فقال لي: كيف! عمَّن هذا؟ قلت: حمَّاد عن ربعي عن سلمان. قال: من يحدَّث به عن حماد؟ قلت: حدثنيه شعبة عن حمَّاد عن ربعي، قال: أخطأ شعبة فيه ثم سكت ساعة، ثم قال: وافق شعبة على هذا أحد، قلت، نعم، قال: من؟ قلت: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدَّسْتَوائي وحمَّاد بن سلمة، فقال: أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطيَّة عن سلمان، قال عبد الرحمن: فوقع في نفسي، قلت: أربعة يجتمعون على شيء واحد. يقولون عن حماد عن ربعي، فلما كان بعد سنة أخرى سنة إحدى وثمانين ومائة أخرج إليَّ غندر كتاب شعبة فإذا فيه عن حماد عن ربعي، وقد قال حمَّاد مرة: عن عمرو بن عطيَّة، قال عبد الرحمن: فقلت: رحمك الله يا أبا عبد الله. كنت إذا حفظت الشَّيء لا تبالي من خالفك»[1] ومعنى ذلك أن عبد الرحمن بن مهدي قد نظر في كتاب غندر عن شعبة، فوجد أنّ شعبة قد روى الحديث عن حماد بوجهين: الوجه الأول: عن حماد بن أبي سليمان، عن ربعي، والوجه الثاني: عن حماد بن سليمان عن عمرو بن عطية، فعلم أنّ الخطأ ليس من الثوري، وإنما هو من حماد، فهو الذي كان يتردد في الرواية، فتارة يقول عن ربعي، وتارة يقول عن عمرو بن عطية.

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٦٨/٩.

المطلب الثالث: النظر في الأحاديث الأخرى الواردة في الباب:

كان للإمام ابن مهدي عناية واسعة في هذا الباب، فهو لا يحكم على الحديث بمجرد النظر في إسناده، بل كان ينظر في سنده ومتنه وكذلك كان ينظر في الأحاديث الأخرى الواردة في الباب نفسه، فإذا كان الحديث المراد معرفة صحيحه من ضعيفه موافقًا لأحاديث الباب، فإنه إشاره إلى أن الحديث مقبول، وأما إذا تبيّن أنه مخالف للأحاديث الأخرى فإنه إشارة إلى ضعفه وإعلاله، ومن هنا نجد أن الإمام ابن مهدي يعلّ بعض الأحاديث بمثل هذه النظرة الشاملة، وذلك بالنظر إلى الأحاديث الأخرى الواردة في الباب، ومن الأمثلة على ذلك حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: " إذا انتصف شعبان فلا تصوموا"،(١) وهذا الحديث إسناده صحيح، ومتنه منكر، فقد أنكره ابن مهدي وأبى أن يحدّث به، قال أبو داود:" وكان عبدُ الرحمن لا يُحدث به، قلتُ لأحمد: لم؟ قال: لأنه كان عنده: أن النبيَّ ﷺ كان يَصِلُ شعبانَ برمضان، وقال: عن النبي ﷺ خِلافُه"(٢) ومن الأحاديث التي تعارض حديث أبي هريرة، وهي أصح منه في هذا الباب، حديث أم سلمة رضي الله عنها عن النبيَّ ﷺ: "أنه لم يكن يصومُ مِن السَّنةِ شهراً تاماً إلا شعبانَ يَصِلُه بِرَمضانَ"(٣)، وحديث عَائِشَةَ، رضي الله عنها تَقُولُ: «كَانَ أَحَبَّ الشُّهُورِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَصُومَهُ شَعْبَانُ كَانَ يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ»(٤)

ومن الأمثلة التي تدل على عنايته بأحاديث الباب لمعرفة صحة حديث أو

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الصوم، باب فيمن يصل شعبان برمضان، ٢/٣٠٠ح٢٣٣٧.
(٢) ينظر: سنن أبي داود ٤/٢٦.
(٣) أخرجه أبو داود، كتاب الصوم، باب فيمن يصل شعبان برمضان، ٢/٣٠٠ح٢٣٣٦.
(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٣/٢٥٤ح٢٩٢٣.

ضعفه، سؤال الإمام أحمد، للإمام ابن مهدي، فقال: أي حديث أصح في المهدي؟ قال: أصح شيء فيه عندي حديث أبي معبد عن ابن عباس(١)، وقال عن أحاديث الحجامة: "مَا صَحَّ عن النَّبِي ﷺ شيء إِلَّا الأمر بِهِ"(٢)، وفي هذا دلالة على عنايته بمعرفة الأحاديث الواردة في الباب قبل أن يحكم عليها بحكم عام.

المطلب الرابع: معرفة مواطن الرواة، وعلل أحاديث أهل الأمصار:

ومعلوم أنّ الأمصار الإسلامية ليست على مرتبة واحدة في ثقة رواتها، وإنما في كل مدينة أو مدرسة في الأمصار الإسلامية هناك علل خفية منتشرة في بعض البلدان وليست منتشرة في بلدان أخرى، فمثلًا في الكوفة كان ينتشر التدليس، وفي المدينة كان هناك اهتمام في الناسخ والمنسوخ من الروايات، أما أهل الشام فكان اهتمامهم بمسائل الترغيب والترهيب والمغازي والسير، ومن هنا فإن عبد الرحمن بن مهدي كان له ضوابط وقواعد للتعامل مع أحاديث أهل الأمصار، ومن ذلك أنه قيل له أي الحديث أصح؟ قال: حديث أهل الحجاز، قيل ثم من؟ قال: حديث أهل البصرة، قال: قيل ثم من؟ قال: حديث أهل الكوفة، قال: فالشام؟ قال: فنفض يده (٣) وقال ابن المثنى: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: " حديث أهل الكوفة مدخول"(٤).

وقال أيضًا: "ما كان في الشام أحد أعلم بالسُنّة من الأوزاعي"(٥)، وقال: "ما

(١) ينظر: المنتخب، للخلال، ص٣٠٥
(٢) ينظر: الموضوعات، ابن الجوزي ٣/٢١٥.
(٣) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر ١/٣٦٣.
(٤) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢٨٧.
(٥) ينظر: تاريخ بغداد ١١/٤٦٠، تهذيب الكمال ٢١/١٢.

كان بالعراق أحد أعلم بالسنة من ابن عون"[١]، وقال: " كان سفيان بن عيينة من أعلم الناس بحديث الحجاز"[٢].

المطلب الخامس: الإعلال بالتفرد والمخالفة:

إن من وسائل كشف العلة عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي الإعلال بالتفرد، فهو لا يحكم حكمًا مطردًا على تفردات الرواة، وإنما ينظر إليهم بحسب مجموعة من القرائن، ومن أهم هذه القرائن: مرتبة الراوي، حيث إنّ الإمام ابن مهدي قد قسّم الرواة إلى ثلاث مراتب، ولعله يكون له فضل السبق في تقسيم الرواة إلى طبقات، المرتبة الأولى: الحفاظ الثقات المبرزون، فهؤلاء الأصل أنه يقبل تفرّداتهم ولا يرد منها شيء إلا إذا تبيّن أنه قد وقع خطأ في رواياتهم فيحكم عليها بالغلط، وإلا فالأصل قبول رواياتهم وتصحيح أحاديثهم، ومما يدل على ذلك أن ابن مهدي كان يقول:" كنت أسمع الحديث من ابن عيينة فأقوم، فأسمع شعبة يحدّث به فلا أكتبه"[٣]، فهذا النص يبين لنا أن رواية سفيان ابن عيينة عند الامام ابن مهدي القبول، فكان إذا سمع منه الحديث لا يبحث عن متابعة أو شاهد لروايته، وإنما يقبل تفرّده، ولا يبحث عن متابع لها ولو كان مثل الإمام شعبة بن الحجاج.

وليس هذا خاص في ابن عيينة، وإنما هذا منهج عام عند الإمام عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله، ولذلك عندما سئل عن الرواة من منهم يكون حجة على غيره؟ فقال: أيوب حجة أهل البصرة، ومنصور بن المعتمر حجة أهل الكوفة، والأوزاعي حجة أهل الشام، وعمرو بن دينار حجة أهل مكة، ومالك بن أنس

(١) ينظر: تهذيب الكمال ١٥/٤٠٠، تذكرة الحفّاظ ١/١٥٦.
(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٤/٢٢٧.
(٣) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر ٤/١١٩.

حجة أهل المدينة[١].

ويظهر أن ابن مهدي جعل هؤلاء الرواة هم حجة على أمصارهم وأنهم تقبل تفرداتهم، ولا يرد منها إلا ما تبين خطأهم فيه، وأن روايات غيرهم تعرض على رواياتهم، فرواياتهم هي الحجة وهي الميزان، وهي التي تصحح بها روايات غيرهم، أو تعلل بها روايات الآخرين غيرهم من الرواة.

ومع ذلك فإن الإمام ابن مهدي في بعض الأحيان قد يرد بعض تفردات هؤلاء الحافظ، خاصة إذا وقعت الأخطاء في الأسانيد، أو في التصريح بالسماعات من بعض الرواة وتفردوا في مثل ذلك، فإنه يرد هذه السماعات، ويحكم عليها بالوهم، ويخطِّئ أصحابها ولو كانوا من أئمة الحفّاظ الثقات، ومن الأمثلة على ذلك، أنّ هشام بن عروة قال: أن مسروق بن عبد الرحمن صلّى خلف أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه. فقال ابن المديني: "سمعت عبد الرحمن ينكر أن يكون مسروقا صلى خلف أبي بكر ﷺ، وقال: لم يقل هذا إلا هشام"[٢].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا، حديث عبد الله بن البهي المشهور عندما صرّح بعض الرواة أنه سمع من عائشة رضي الله عنها حديث الخمرة، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "في حديث زائدة عن السدي عن البهي قال حدثني عائشة في حديث الخمرة وكان عبد الرحمن قد سمعه من زائدة فكان يدع فيه حدثتني عائشة وينكره"[٣] فابن مهدي أنكر على شيخه الثقة الثبت زائدة بن قدامة تصريحه بسماع البهيّ عن عائشة رضي الله عنها.

(١) ينظر: التعديل والتجريح، أبو الوليد الباجي ١/٣٨٥.
(٢) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ص٢١٥.
(٣) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ص١١٥.

وأما المرتبة الثانية من مراتب التفرد التي ذكرها الإمام عبد الرحمن بن مهدي، فهي الروايات الثقات التي يقع في حديثهم بعض الوهم، فالأصل عنده عدم قبول تفرداتهم إلا إذا تبيّن أنهم توبعوا عليها أو أنّ لها شواهد معينة، أو أنّ هناك قرائن قوية تبيّن صحة روايتهم، فيقبل تفرداتهم، وإلا فالأصل عدم قبول تفرداتهم وردها، ومن الأمثلة على ذلك حديث أبي قيس الأودي(١) عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ: توضأ ومسح على الجوربين والنعلين. فهذا الحديث تفرّد به أبو قيس الأودي عن هزيل بن شرحبيل، ولهذا تكلّم الإمام عبد الرحمن في رواية أبي قيس، مع أنه راوٍ محتمل الحديث وهو في مرتبة الصدوق، ومع ذلك أنكرها ابن مهدي. قال الإمام أحمد: أبى عبد الرحمن بن مهدي أن يحدّث بهذا الحديث، يقول هو منكر(٢) وقال أبو داود: "كان عبد الرحمن بن مهدي: لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة، أن النبي ﷺ مسح على الخفين"(٣).

وأما المرتبة الثالثة: الرواة الذين كثر الوهم وغلب على أحاديثهم، فمثل هؤلاء الإمام ابن مهدي لا ينتقي من أحاديثهم، وإنما يردها ولا يقبل منه شيئًا. ومن ذلك بشر بن حرب الندبي، ذكره ابن حبان في المجروحين، قال: "وكان بن مهدي لا يرضاه؛ لانفراده عن الثقات ما ليس من أحاديثهم"(٤).

وأما الوسيلة الثانية من وسائل كشف العلة هو الاختلاف بين الرواة، وهو على قسمين فإما أن يكون في الإسناد، وإما أن يكون في المتن، ومن صور

(١) أبو قيس الأودي، عبد الرحمن بن ثروان. قال ابن حجر: صدوق ربما خالف. ينظر: تقريب التهذيب، ص٣٣٧.
(٢) ينظر: العلل، عبد الله بن أحمد ١/١٧٥.
(٣) ينظر: سنن أبي داود ١/٤١ ح١٥٩.
(٤) ينظر: المجروحين ١/١٨٦.

الاختلاف في الإسناد، الاختلاف بين وصل الحديث وإرساله، أو رفع الحديث ووقفة، أو زيادة راوٍ وحذفه، أو إبدال راوٍ بآخر، أو إبدال إسناد بآخر.

وكان للإمام ابن مهدي مسلك آخر في أنواع الاختلاف الذي يقع في الإسناد، فينظر إليه عند كشف العلة نظرة واحدة، ولا يفرّق بين وصل وإرسال، أو بين رفع ووقف كما يفعل المتأخرون، وإنما ينظر إليه من حيث مدارات الأسانيد، واختلاف مراتب الرواة، ثم يحكم على هذا الراوي إذا أصاب أو أخطأ.

فمن ذلك أن يقع الاختلاف بين راويين هما من الحفّاظ المتقنين للرواية، فابن مهدي يرجح بينهما بحسب القرائن الظاهرة لديه مثل قوة حفظ الراوي أو الأطول ملازمة، وبناء عليه يحكم على حديثه بالصواب أو الخطأ، ومن الأمثلة على ذلك حديث عبد الله بن حذافة ﷺ، أن النبي ﷺ أمره أن ينادي في أيام التشريق أنها أيام أكل وشرب. وهذا الحديث مداره على راوٍ اسمه سالم أبي النضر، وقد رواه عنه اثنان من الحفّاظ الكبار، وهما مالك بن أنس، وسفيان الثوري، وأما سفيان الثوري فقد رواه عن سالم أبي الضر، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن حذافة، عن النبي ﷺ موصولًا، وخالفه مالك بن أنس، فرواه عن سالم أبي النضر، عن سليمان بن يسار عن النبي ﷺ مرسلًا. ويلاحظ أن الامام ابن مهدي قد سمع الحديث من الشيخين مالك وسفيان، وقد رجح رواية مالك بن أنس؛ بقوله: "حدثنا مالك بن أنس – ولا أراه إلا كان أحفظ من سفيان"(١).

ويؤيد ذلك أن سالم أبي النضر مدني، وقد رواه عنه مالك بن أنس وهو مدني، وبذلك ترجح رواية مالك على رواية سفيان الثوري الكوفي، فمالك أولى بروايته عن أهل بلده من الغرباء، وأطول ملازمة لهم واعرف بحديثهم من غيره.

(١) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ص٨١، تحفة الأشراف، المزي ٤/٣١٠، شرح علل الترمذي، ابن رجب ٢/٥٠.

والامام ابن مهدي لا يحكم حكمًا مطردًا للإمام مالك، بل قد يخطّئ مالك ويحكم لمن هو دونه في الحفظ، إذا وجدت هناك قرينة قوية تبيّن أن الأكثر حفظًا قد وهم، فمن ذلك الاختلاف الذي وقع بين مالك بن أنس، وبين سفيان بن عيينة، في حديث النبي ﷺ:" أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا، وقرن بين أصبعيه" فقد رواه مالك، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن النبي ﷺ مرسلًا، وخالفه سفيان بن عيينة، فرواه عن صفوان بن سليم، عن أنيسة، عن أم سعد بنت مرة، عن أبيها عن النبي ﷺ. وقد رجّح ابن مهدي رواية سفيان بن عيينة على رواية مالك، فمالك سلك الجادة وسفيان ترك الجادة، وترك الجادة دليل على مزيد حفظ الراوي وضبطه، وهذا الذي ساقه الحميدي فقال: «قيل لسفيان: فإن عبد الرحمن بن مهدي يقول: إن سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك. قال سفيان: وما يدريه أدرك صفوان؟ قالوا: لا، ولكنه قال: إن مالكا قاله عن صفوان، عن عطاء بن يسار، وقاله سفيان، عن أنيسة، عن أم سعيد بنت مرة، عن أبيها، فمن أين جاء بهذا الإسناد؟ فقال سفيان: ما أحسن ما قال لو قال لنا: صفوان عن عطاء بن يسار، كان أهون علينا من أن يجيء بهذا الإسناد الشديد»[(١)].

ومن صور الاختلاف أن يكون في عدد الرواة، كأن يروي واحدًا صورة معينة، ثم يأتي راويان أو ثلاثة أو أربعة ويخالفون هذا الراوي الذي تفرّد بالرواية، فهل يحكم هنا للأحفظ؟ أم يحكم للأكثر عددًا؟ الأصل عند ابن مهدي أنه يقدّم رواية الجماعة على رواية الفرد، لأن رواية الفرد أقرب للخطأ من رواية الجماعة. ومن ذلك قول ابن مهدي: هشيم في حصين أثبت من سفيان وشعبة، وفي رواية: أثبت منهما إلا أن يجتمعا، فإذا اجتماعا سفيان وشعبة فإنهما يكونا أثبت من

(١) ينظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم ٣٣٧/٥، سنن البيهقي ٤٦٤/٦، علل الدارقطني ٣٠/١٤.

هشيم[١] وقد يرجح ابن مهدي رواية الفرد على رواية الجماعة إن كانت هناك قرينة قوية ترجحه، فمن ذلك أنّ ابن مهدي كان يرجّح رواية إسرائيل بن يونس في جده أبي إسحاق السبيعي، فيقول: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد، ويشبه أن يكون القول قوله[٢].

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٩٢/١٤، الكامل في الضعفاء، ابن عدي ٩٥/١.
(٢) ينظر: علل الدارقطني ٢١١/٧.

الخاتمة

بعد استقراء منهج الإمام عبد الرحمن بن مهدي في نقد الحديث، ودراسة مواقفه وتقريراته وأقواله المروية في كتب العلل والجرح والتعديل، تبيّن أن هذا الإمام الجليل لم يكن ناقلًا مقلِّدًا، ولا محدّثًا حافظًا فحسب، بل كان عقلًا ناقدًا له أثر في تطور الفكر الحديثي، جمع بين الرواية والدراية، والنقل والتحليل، والتمييز العلمي بين الصحيح والمعلول.

لقد تميّز ابن مهدي بخصائصَ نقدية فريدةٍ جعلته حلقة الوصل بين النقّاد السابقين له كشعبة وسفيان الثوري) وبين تلامذته النقاد (كأحمد، وابن المديني)، فأسّس بعمله التطبيقي منهجًا فريدًا في النقد الحديثي، تقوم على دقّة الملاحظة، واستيعاب الروايات، والموازنة بين الأسانيد، والنظر في المتون.

أولًا: النتائج

١- أن عبد الرحمن بن مهدي كان له دور في تأسيس علم العلل من خلال جمعه للطرق، وموازنته بين الروايات، وإبرازه أثر الاختلاف في كشف الخطأ والوهم، وهو ما مهّد لتقعيد هذا العلم على يد تلاميذه بعده.

٢- أن منهجه النقدي يقوم على ركيزتين أساسيتين:

- جمع الطرق واستقراء الروايات قبل الحكم.

- الموازنة بين الإسناد والمتن، بحيث لا يُقبل حديثٌ لمجرد صحة سنده، ما لم يسلم متنه من النكارة.

٣- أنه أول من ميّز بين مراتب الثقات تمييزًا دقيقًا، فلم يجعل الثقة درجةً واحدة، بل قدّم الأوثق والأحفظ، ووازن بين الرواة بحسب شيوخهم.

٤- أنه أسّس مبدأ العدل في الجرح والتعديل، فكان يرى أن المبتدع لا تُردّ روايته إلا إذا كان داعيةً، وهو بذلك جمع بين حفظ الدين وعدالة النقد.

٥- أن منهجه كان عمليًا تربويًا، لا نظريًا مجردًا، إذ كان يعلّم تلاميذه النقد بالمناقشة والمذاكرة والمقارنة، كما ظهر في قصته مع علي بن المديني في حديث الأعمش.

٦- أن مدرسته النقدية امتدت في أجيال النقاد بعده، فظهرت آثارها في كتب أحمد بن حنبل، وابن معين، وعلي بن المديني، ثم في مدرسة البخاري ومسلم، حتى أصبحت الأساس الذي بُني عليه علم العلل وتمييز الصحيح من الضعيف.

٧- إنّ عبارات الإمام عبد الرحمن بن مهدي وأحكامه النقدية تمثل مرحلة النضج الأولى لعلم العلل، إذ سبقت التقعيد النظري الذي جاء بعده في كتب المصطلح، فكانت تطبيقاته النقدية العملية منطلقًا للمصنفين في هذا الفن ومصدرًا لمدارسه اللاحقة.

ثانيًا: التوصيات:

١- الاهتمام بجمع أقوال الإمام عبد الرحمن بن مهدي من مظانّها الأصلية، وتصنيفها موضوعيًا، لتكون مرجعًا مستقلًا في منهجه النقدي.

٢- إجراء دراسة مقارنة بين منهجه ومنهج شعبة بن الحجاج، لبيان التطور الذي أحدثه في المدرسة البصرية، وكيف نقل النقد من الحسّ العملي إلى التحليل المنهجي.

٣- دعوة الباحثين إلى إبراز الجانب التربوي في منهجه، إذ لم يكن نقده مقصورًا على التصحيح والتضعيف، بل كان مدرسة أخلاقية علمية في تحصيل العلم ومذاكرته.

٤- إعداد دراسات مقارنة بينه وبين النقاد اللاحقين، كالبخاري والدارقطني، لقياس مدى تأثير المدرسة المهديّة في مناهج المحدثين المتأخرين.

المصادر والمراجع

١- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، الناشر: دار التراث/ المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.

٢- التاريخ الأوسط، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الناشر: دار الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ – ٢٠٠٥.

٣- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

٤- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٦- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٨- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

٩- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

١٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠.

١١- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

١٢- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

١٤- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

١٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

١٦- رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ)، الناشر: دار المعرفة — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

١٧- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا — بيروت.

١٨- السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، (ت:٤٥٨هـ)، دار النشر: مجلس دائرة المعارف، مدينة النشر: حيدر أباد سنة النشر:١٣٤٤هـ، رقم الطبعة: الأولى.

١٩- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٠- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢١- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤.

٢٢- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٣- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: ٤١٨هـ)، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٢٤- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٥- شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

٢٦- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ)، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٢٧- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، الناشر: دار الوعي– حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) الناشر: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ودار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٩- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني , الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.

٣٠- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥هـ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٣١- كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

٣٢- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٣٣- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٣٤- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٣٥- المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، الناشر: دار الدعوة – الإسكندرية.

٣٦- المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧

٣٧- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٨- معرفة الرجال للإمام أبي زكريا يحيى بن معين، أبو العباس أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٣٩- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)،

الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٤٠- المنتخب من علل الخلال (ومعه تتمة)، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع.

٤١- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

٤٢- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

References

1. Al-Ilmāʿ ilā Maʿrifat Usūl al-Riwayah wa Taqyīd al-Samāʿ, ʿIyāḍ bin Mūsā bin ʿIyāḍ bin ʿUmrūn al-Yaḥṣubī al-Sabtī, Abū al-Faḍl (d. 544 AH), edited by: Sayyid Aḥmad Ṣaqr, published by: Dār al-Turāth / al-Maktabah al-ʿAtīqah - Cairo / Tunis, first edition, 1379 AH - 1970.
2. Al-Tārīkh al-Awsaṭ, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad bin Ismāʿīl al-Bukhārī (d. 256 AH), edited by: Taysīr bin Saʿd, published by: Dār al-Rushd – Riyadh, first edition, 1426 AH – 2005.
3. Tārīkh Baghdād, Abū Bakr Aḥmad bin ʿAlī bin Thābit bin Aḥmad bin Mahdī al-Khaṭīb al-Baghdādī (d. 463 AH), edited by: Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, published by: Dār al-Gharb al-Islāmī – Beirut, first edition, 1422 AH - 2002.
4. Tārīkh Dimashq, Abū al-Qāsim ʿAlī bin al-Ḥasan bin Hibat Allāh known as Ibn ʿAsākir (d. 571 AH), edited by: ʿAmr bin Gharāmah al-ʿAmrawī, published by: Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, year of publication: 1415 AH - 1995.
5. Tuḥfat al-Ashrāf bi-Maʿrifat al-Aṭrāf, Jamāl al-Dīn Abū al-Ḥajjāj Yūsuf bin ʿAbd al-Raḥmān al-Mizzī (d. 742 AH), edited by: ʿAbd al-Ṣamad Sharaf al-Dīn, edition: al-Maktab al-Islāmī and Dār al-Qayyimah, second edition: 1403 AH/1983.
6. Tadhkirat al-Ḥuffāẓ, Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad bin Aḥmad bin ʿUthmān bin Qāymāz al-Dhahabī (d. 748 AH), published by: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah Beirut-Lebanon, first edition, 1419 AH-1998.

7. Al-Taʿdīl wa-al-Tajrīḥ liman Kharraja lahu al-Bukhārī fī al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ, Abū al-Walīd Sulaymān bin Khalaf bin Saʿd bin Ayyūb bin Wārith al-Tujībī al-Qurṭubī al-Bājī al-Andalusī (d. 474 AH), edited by: Dr. Abū Lubābah Ḥusayn, published by: Dār al-Liwāʾ lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ – Riyadh, first edition, 1406 – 1986.
8. Taqrīb al-Tahdhīb, Abū al-Faḍl Aḥmad bin ʿAlī bin Muḥammad bin Aḥmad bin Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH), edited by: Muḥammad ʿAwwāmah, published by: Dār al-Rashīd – Syria, first edition, 1406 - 1986.
9. Tahdhīb al-Tahdhīb, Abū al-Faḍl Aḥmad bin ʿAlī bin Muḥammad bin Aḥmad bin Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. 852 AH), published by: Maṭbaʿat Dāʾirat al-Maʿārif al-Niẓāmiyyah, India, first edition, 1326 AH.
10. Tahdhīb al-Kamāl fī Asmāʾ al-Rijāl, Yūsuf bin ʿAbd al-Raḥmān bin Yūsuf, Abū al-Ḥajjāj, Jamāl al-Dīn ibn al-Zakī Abī Muḥammad al-Qudāʿī al-Kalbī al-Mizzī (d. 742 AH), edited by: Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, published by: Muʾassasat al-Risālah – Beirut, first edition, 1400 – 1980.
11. Al-Thiqāt, Muḥammad bin Ḥibbān bin Aḥmad bin Ḥibbān bin Muʿādh bin Maʿbad, al-Tamīmī, Abū Ḥātim, al-Dārimī, al-Bustī (d. 354 AH), printed with the assistance of: Ministry of Education of the High Indian Government, under the supervision of: Dr. Muḥammad ʿAbd al-Muʿīd Khān, Director of Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, published by: Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah Hyderabad Deccan India, first edition, 1393 AH = 1973.

12. Jāmiʿ al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam fī Sharḥ Khamsīn Ḥadīthan min Jawāmiʿ al-Kalim, Zayn al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān bin Aḥmad bin Rajab bin al-Ḥasan, al-Salāmī, al-Baghdādī, then al-Dimashqī, al-Ḥanbalī (d. 795 AH), edited by: Shuʿayb al-Arnaʾūṭ - Ibrāhīm Bājis, published by: Muʾassasat al-Risālah – Beirut, seventh edition, 1422 AH - 2001.
13. Al-Jāmiʿ li-Akhlāq al-Rāwī wa-Ādāb al-Sāmiʿ, Abū Bakr Aḥmad bin ʿAlī bin Thābit bin Aḥmad bin Mahdī al-Khaṭīb al-Baghdādī (d. 463 AH), edited by: Dr. Maḥmūd al-Ṭaḥḥān, published by: Maktabat al-Maʿārif – Riyadh.
14. Al-Jarḥ wa-al-Taʿdīl, Abū Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Idrīs bin al-Mundhir al-Tamīmī, al-Ḥanẓalī, al-Rāzī ibn Abī Ḥātim (d. 327 AH), published by: Edition of Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah - Hyderabad Deccan – India, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī – Beirut, first edition,1271 AH 1952.
15. Ḥilyat al-Awliyāʾ wa-Ṭabaqāt al-Aṣfiyāʾ, Abū Nuʿaym Aḥmad bin ʿAbd Allāh bin Aḥmad bin Isḥāq bin Mūsā bin Mihrān al-Aṣbahānī (d. 430 AH), published by: al-Saʿādah - next to the Egyptian Governorate, 1394 AH - 1974.
16. Rijāl Ṣaḥīḥ Muslim, Aḥmad bin ʿAlī bin Muḥammad bin Ibrāhīm, Abū Bakr ibn Manjūyah (d. 428 AH), edited by: ʿAbd Allāh al-Laythī, published by: Dār al-Maʿrifah – Beirut, first edition, 1407.
17. Sunan Abī Dāwūd, Abū Dāwūd Sulaymān bin al-Ashʿath bin Isḥāq bin Bashīr bin Shaddād bin ʿAmr al-Azdī al-Sijistānī (d. 275 AH), edited by: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, published by: al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Sidon – Beirut.

18. Al-Sunan al-Kubrā wa-fī Dhaylihi al-Jawhar al-Naqī, Aḥmad bin al-Ḥusayn bin ʿAlī bin Mūsā al-Khusrūjirdī al-Khurāsānī, Abū Bakr al-Bayhaqī, year of death: 458 AH, publishing house: Majlis Dāʾirat al-Maʿārif, city of publication: Hyderabad, year of publication: 1344 AH, edition number: first.
19. Al-Sunan al-Kubrā, Abū ʿAbd al-Raḥmān Aḥmad bin Shuʿayb bin ʿAlī al-Khurāsānī, al-Nasāʾī (d. 303 AH), verified and extracted its hadiths by: Ḥasan ʿAbd al-Munʿim Shalabī, supervised by: Shuʿayb al-Arnaʾūṭ, introduced by: ʿAbd Allāh bin ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, published by: Muʾassasat al-Risālah – Beirut, first edition, 1421 AH - 2001.
20. Suʾālāt Ibn al-Junayd li-Abī Zakariyyā Yaḥyā bin Maʿīn, Abū Zakariyyā Yaḥyā bin Maʿīn bin ʿAwn bin Ziyād bin Bisṭām bin ʿAbd al-Raḥmān al-Murrī by allegiance, al-Baghdādī (d. 233 AH), edited by: Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, publishing house: Maktabat al-Dār - Medina, first edition, 1408 AH, 1988.
21. Suʾālāt Abī Dāwūd lil-Imām Aḥmad bin Ḥanbal fī Jarḥ al-Ruwāh wa-Taʿdīlihim, Abū ʿAbd Allāh Aḥmad bin Muḥammad bin Ḥanbal bin Hilāl bin Asad al-Shaybānī (d. 241 AH), edited by: Dr. Ziyād Muḥammad Manṣūr, published by: Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam - Medina, first edition, 1414.
22. Siyar Aʿlām al-Nubalāʾ, Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad bin Aḥmad bin ʿUthmān bin Qāymāz al-Dhahabī (d. 748 AH), edited by: a group of editors under the supervision of Shaykh Shuʿayb al-

Arnaʾūṭ, published by: Muʾassasat al-Risālah, third edition, 1405 AH / 1985.

23. Sharḥ Uṣūl Iʿtiqād Ahl al-Sunnah wa-al-Jamāʿah, Abū al-Qāsim Hibat Allāh bin al-Ḥasan bin Manṣūr al-Ṭabarī al-Rāzī al-Lālakāʾī (d. 418 AH), verified by: Aḥmad bin Saʿd bin Ḥamdān al-Ghāmidī, published by: Dār Ṭaybah – Saudi Arabia, eighth edition, 1423 AH / 2003.
24. Sharḥ ʿIlal al-Tirmidhī, Zayn al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān bin Aḥmad bin Rajab bin al-Ḥasan, al-Salāmī, al-Baghdādī, then al-Dimashqī, al-Ḥanbalī (d. 795 AH), edited by: Dr. Hammām ʿAbd al-Raḥīm Saʿīd, published by: Maktabat al-Manār - Zarqa – Jordan, first edition, 1407 AH - 1987.
25. Sharaf Aṣḥāb al-Ḥadīth, Abū Bakr Aḥmad bin ʿAlī bin Thābit bin Aḥmad bin Mahdī al-Khaṭīb al-Baghdādī (d. 463 AH), edited by: Dr. Muḥammad Saʿīd Khaṭṭ Ūghlī, published by: Dār Iḥyāʾ al-Sunnah al-Nabawiyyah – Ankara.
26. Al-Ḍuʿafāʾ al-Kabīr, Abū Jaʿfar Muḥammad bin ʿAmr bin Mūsā bin Ḥammād al-ʿUqaylī al-Makkī (d. 322 AH), edited by: ʿAbd al-Muʿṭī Amīn Qalʿajī, published by: Dār al-Maktabah al-ʿIlmiyyah – Beirut, first edition, 1404 AH/1984.
27. Al-Ḍuʿafāʾ wa-al-Matrūkūn, Abū ʿAbd al-Raḥmān Aḥmad bin Shuʿayb bin ʿAlī al-Khurāsānī, al-Nasāʾī (d. 303 AH), edited by: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, published by: Dār al-Waʿy – Aleppo, first edition, 1396 AH.
28. Al-ʿIlal al-Wāridah fī al-Aḥādīth al-Nabawiyyah, Abū al-Ḥasan ʿAlī bin ʿUmar bin Aḥmad bin Mahdī bin Masʿūd bin al-Nuʿmān bin Dīnār al-

Baghdādī al-Dāraquṭnī (d. 385 AH), volumes from the first to the eleventh, verified and extracted by: Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh al-Salafī, published by: Dār Ṭaybah - Riyadh, first edition 1405 AH - 1985, and volumes from the twelfth to the fifteenth, commented on by: Muḥammad bin Ṣāliḥ bin Muḥammad al-Dabbāsī, published by: Dār Ibn al-Jawzī – Dammam, first edition, 1427 AH.

29. Al-ʿIlal wa-Maʿrifat al-Rijāl, Abū ʿAbd Allāh Aḥmad bin Muḥammad bin Ḥanbal bin Hilāl bin Asad al-Shaybānī (d. 241 AH), edited by: Waṣī Allāh bin Muḥammad ʿAbbās, published by: Dār al-Khānī, Riyadh, second edition, 1422 AH - 201.
30. Al-Kāmil fī Ḍuʿafāʾ al-Rijāl, Abū Aḥmad ʿAbd Allāh bin ʿAdī al-Jurjānī, d. 365 AH, edited by: Māzin Muḥammad al-Sarsāwī, published by: Maktabat al-Rushd – Riyadh, first edition, 1434 AH - 2013.
31. Kitāb al-Ḍuʿafāʾ: li-Abī Zurʿah al-Rāzī, the scientific thesis: by Saʿdī bin Mahdī al-Hāshimī, published by: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, edition: 1402 AH/1982.
32. Al-Kifāyah fī ʿIlm al-Riwāyah, Abū Bakr Aḥmad bin ʿAlī bin Thābit bin Aḥmad bin Mahdī al-Khaṭīb al-Baghdādī (d. 463 AH), edited by: Abū ʿAbd Allāh al-Sūrqī, Ibrāhīm Ḥamdī al-Madanī, published by: al-Maktabah al-ʿIlmiyyah - Medina.
33. Al-Kunā wa-al-Asmāʾ, Muslim bin al-Ḥajjāj Abū al-Ḥasan al-Qushayrī al-Naysābūrī (d. 261 AH), edited by: ʿAbd al-Raḥīm Muḥammad Aḥmad al-Qashqarī, published by: Deanship of Scientific Research

at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1404 AH/1984.

34. Al-Majrūḥīn min al-Muḥaddithīn wa-al-Ḍuʿafāʾ wa-al-Matrūkīn, Muḥammad bin Ḥibbān bin Aḥmad bin Ḥibbān bin Muʿādh bin Maʿbad, al-Tamīmī, Abū Ḥātim, al-Dārimī, al-Bustī (d. 354 AH), edited by: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, published by: Dār al-Waʿy – Aleppo, first edition, 1396 AH.
35. Al-Madkhal ilā Kitāb al-Iklīl, Abū ʿAbd Allāh al-Ḥākim Muḥammad bin ʿAbd Allāh bin Muḥammad bin Ḥamduwayh bin Nuʿaym bin al-Ḥakam al-Ḍabbī al-Ṭahmānī al-Naysābūrī known as Ibn al-Bayʿ (d. 405 AH), edited by: Dr. Fuʾād ʿAbd al-Munʿim Aḥmad, published by: Dār al-Daʿwah – Alexandria.
36. Al-Marāsīl, Abū Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Idrīs bin al-Mundhir al-Tamīmī, al-Ḥanẓalī, al-Rāzī ibn Abī Ḥātim (d. 327 AH), edited by: Shukr Allāh Niʿmat Allāh Qūjānī, published by: Muʾassasat al-Risālah – Beirut, first edition, 1397.
37. Al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-Naql al-ʿAdl ʿan al-ʿAdl ilā Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʿalayhi wa-sallam, Muslim bin al-Ḥajjāj Abū al-Ḥasan al-Qushayrī al-Naysābūrī (d. 261 AH), edited by: Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, published by: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī – Beirut.
38. Maʿrifat al-Rijāl lil-Imām Abī Zakariyyā Yaḥyā bin Maʿīn, Abū al-ʿAbbās Aḥmad bin Muḥammad bin Qāsim bin Muḥriz, edited by: Abū ʿUmar Muḥammad bin ʿAlī al-Azharī, published by: al-Fārūq al-

Ḥadīthah lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr – Cairo, first edition, 1430 AH - 2009.

39. Maghānī al-Akhyār fī Sharḥ Asāmī Rijāl Maʿānī al-Āthār, Abū Muḥammad Maḥmūd bin Aḥmad bin Mūsā bin Aḥmad bin Ḥusayn al-Ghaytābī al-Ḥanafī Badr al-Dīn al-ʿAynī (d. 855 AH), verified by: Muḥammad Ḥasan Muḥammad Ḥasan Ismāʿīl, published by: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, first edition, 1427 AH - 2006.
40. Al-Muntakhab min ʿIlal al-Khallāl (wa-maʿahu Tatimmatuhu), Abū Muḥammad Muwaffaq al-Dīn ʿAbd Allāh bin Aḥmad bin Muḥammad bin Qudāmah al-Jamāʿīlī al-Maqdisī then al-Dimashqī al-Ḥanbalī, known as Ibn Qudāmah al-Maqdisī (d. 620 AH), verified by: Abī Muʿādh Ṭāriq bin ʿAwaḍ Allāh bin Muḥammad, published by: Dār al-Rāyah lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.
41. Al-Mawḍūʿāt, Jamāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān bin ʿAlī bin Muḥammad al-Jawzī (d. 597 AH), corrected, introduced, and verified by: ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad ʿUthmān, published by: Muḥammad ʿAbd al-Muḥsin owner of al-Maktabah al-Salafiyyah in Medina, first edition.
42. Al-Hidāyah wa-al-Irshād fī Maʿrifat Ahl al-Thiqah wa-al-Sadād, Aḥmad bin Muḥammad bin al-Ḥusayn bin al-Ḥasan, Abū Naṣr al-Bukhārī al-Kalābādhī (d.398 AH), edited by: ʿAbd Allāh al-Laythī, published by: Dār al-Maʿrifah – Beirut, first edition, 1407.